الحياة
تجريبي

الديوان الأميري الكويتي يخفض مصاريفه

الإثنين، ١٨ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٦ (٠٠:٠٠ - بتوقيت غرينتش)
النسخة: الورقية – دولي

الكويت - حمد الجاسر

آخر تحديث: الإثنين، ١٨ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٦ (٠٠:٠٠ - بتوقيت غرينتش)

أعلن الديوان الأميري في الكويت أمس خفض مصاريفه في ما يبدو انه «استجابة لتوجهات الدولة في مواجهة أزمة تراجع الإيرادات النفطية وتوقع عجز كبير في الموازنة بعدما انخفض سعر النفط الكويتي الى 21 دولارا للبرميل.

وقال نائب وزير شؤون الديوان الأميري الشيخ علي الصباح أن الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمر رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح «باتخاذ الاجراءات اللازمة لإعادة درس موازنة الديوان الأميري والجهات التابعة له والعمل على خفضها وترشيدها».

ويبلغ مخصصات الديوان في موازنة 2014 - 2015 حدود 733 مليون دينار (2.411 بليون دولار) وهي لا تتضمن مخصصات الأمير السنوية البالغة 50 مليون دينار (165 مليون دولار). وشهدت السنوات الأخيرة تضخماً في مخصصات الديوان مع توجهه لإدارة مشاريع وتمويلها لمرافق كان يفترض ان تتعهدها الحكومة. وكان نحو ثلثي المخصصات توجه الى هذا المجال، ما أثار انتقادات المعارضة السياسية لكون مصاريف الديوان لا تخضع للرقابة البرلمانية.

ولم يتضح بعد المدى الذي سيبلغه خفض مصاريف الديوان، لكن الحكومة كانت أعلنت حزمة من الخفوضات المقترحة تناولت دعم سلع وخدمات في مجالات مختلفة. وتتردد الحكومة كثيراً في خفض الرواتب لحساسية الأمر سياسياً. وبلغت موازنة الدولة للعام الحالي 20.7 بليون دولار (68.1 بليون دولار).